## المقدمة

عندما وصل حزب العدالة والتنمية الى السلطة في الثالث من تشرين الثاني 2002 ساعد كثيرا في الحد من المشاكل الداخلية في تركيا عندما استمر في السلطة لفترتين متتاليتين فكان له الاثر في تطوير ادارة فعالة واتباع سياسة خارجية ناشطة.ان قادة حزب العدالة والتنمية لم ينطلقوا في سياستهم الداخلية والخارجية من الصفر بل كانوا استمرار الى حد ما للبيئة الاسلامية التي ترعرعوا فيها ولاسيما في ظل زعامة) نجم الدين اربكان ( وكانوا في الوقت نفسه تحت ظل احترام المكاسب التي انتجها النظام العلماني والديمقراطي في تركيا.

فالتحول الهيكلي في السياسة الخارجية التركية يكمن في تغير ميزان القوى وتغيير التصورات الامنية لتركيا وشركائها الغربيين ،فانتقال القوة على المدى الطويل على الصعيديين الاقليمي والدولي ادت الى توسيع الوزن النسبي لتركيا اقتصاديا وعسكريا في المناطق المحيطة بها ،فبرامج التحديث العسكري التي قامت بها انقرة في العقود الاخيرة جعلت القوات التركية المسلحة رادعا قويا في منطقة الشرق الاوسط والمناطق الاخرى

فكان اهم اهداف السياسة الخارجية التركية هي ان تركيا يجب ان تولي العمق التاريخي والحضاري والثقافي اولوية في علاقاتها الخارجية وهذا ينطلق من كون تركيا كانت تحكم خلال الفترة العثمانية كل المحيط الجغرافي المجاور لها حاليا وبطبيعة الحال ان اقامة علاقات مع دول الجوار والمجتمعات كانت تشترك ولا تزال مع تركيا بقيم دينية وثقافية مشتركة ستكون اسهل واكثر قابلية للتطور والتعمق في الجوار العربي.

## الفرضية

ـ لقد اصبحت الثورات ثم الازمات السياسية العربية هي المنعطف الاساسي للتحولات السياسية في تركيا سواء على مستوى السياسة الخارجية او على مستوى السياسة الداخلية للتحرك تجاه المنطقة العربية .

**الاشكالية: والتي يمكن ان تشكلها التساؤلات التالية:**

1ـ ما هي الاسس العقائدية للسياسة الخارجية التركية ؟

2ـ كيف كان تدخلها ايجابي ام سلبي ؟

3ـ هل اخترقت الانقسام الجغرافي التقليدي؟

ـ هل كان لمؤسسات صنع القرار السياسي التركي دورا في هذا التحول في سياسة تركيا الخارجية تجاه الوطن العربي؟

4ـ لماذا توترت علاقات تركيا بعدد من الدول العربية ؟

## مدخل تمهيدي :نظرة عامة للسياسة الخارجية التركية بعد عام2002 (لاهداف والوسائل)

عندما وصل حزب العدالة والتنمية الى السلطة في الثالث من تشرين الثاني 2002 ساعد كثيرا في الحد من المشاكل الداخلية في تركيا عندما استمر في السلطة لفترتين متتاليتين فكان له الاثر في تطوير ادارة فعالة واتباع سياسة خارجية ناشطة.ان قادة حزب العدالة والتنمية لم ينطلقوا في سياستهم الداخلية والخارجية من الصفر بل كانوا استمرار الى حد ما للبيئة الاسلامية التي ترعرعوا فيها ولاسيما في ظل زعامة) نجم الدين اربكان ( وكانوا في الوقت نفسه تحت ظل احترام المكاسب التي انتجها النظام العلماني والديمقراطي في تركيا على الرغم من كل الجوانب السلبية من الممارسة في تطبيق هذين العنصرين خلال العقود الماضية من هنا جاءت هذه التوليفة بين البعد الاسلامي من هوية حزب العدالة والتنمية والقيم المكتسبة على صعيدي الديمقراطية والعلمانية وهو ما وفر للنموذج التركي في عهد حزب العدالة والتنمية خصوصية فريدة لم تكتمل بعد رغم كل المراحل التي قطعتها(1).

وكانت السياسة الخارجية الاولى للعدالة والتنمية قد عكست ثلاثة امور هي (2) :

1- ان استعادة موقع العنصر الديني الاسلامي في الداخل انعكس على توجهات السياسة الخارجية التركية حيث رمت الاخيرة الى تعزيز العلاقات بدول الجوار الشرق الاوسطي بدأ بسورية ومرورا بايران على الرغم من ان الحزب امتنع عن استخدام الخطاب الديني في السنوات التسع الاولى لحكمه.

2- ان هذا التوجه لم يات من العدم وانما هيأت له الحكومات المحافظة السابقة ولاسيما حكومات حزب الوطن الام في حين ان العلماني المتشدد كان الاشتراكي بولنت اجاويد الذي تمحورت حملته الانتخابية حول التهويل من الخطر الاسلامي.

3- ان اولوية تركيا لم تتغير حيث ان الحكومة تبنت الاصلاحات الجذرية المتتالية من اجل التهيئة لانضمام نركيا الى الاتحاد الاوربي وكان هذا هو الشعار الاكثر تداولا في الحزب ،ثم ان تركيا التزمت بدعم القوى الاطلسية في افغانستان وان قرار عدم السماح للجيش الامريكي باستخدام القواعد العسكرية التركية لغزو العراق لم ياتي من الحكومة وانما من البرلمان وبدعم من المعارضة الكمالية.

ومع ارساء تركيا لسياستها الخارجية وفق مبدأ تصفير المشاكل مع الجيران بدأ حزب العدالة والتنمية الحاكم* في تركيا باقامة عدة مشاريع لتحقيق تعاون بلا حدود مع البلدان القريبة منه ،بما يساعد على ادارة الشوؤن الامنية والاقتصادية في المنطقة المحيطة بها ،ويعزو هذا الزخم في السياسة التركية لاحمد داوو اوغلو الذي كان كبير مستشاري رئيس الوزراء ثم عين وزيرا للخارجية في ايار 2009 حيث برزت تركيا اكثر ثقة بالنفس ومستقلة في سياستها الخارجية والاهم من ذلك انحرفت في بعض الاحيان عن الاجندة السياسية عبر الاطلسية *). بعد ان جاء

حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002 بدأ قادته باصلاحات داخلية رئيسة على الرغم من ان قادته ينتمون الى الاسلام السياسي فهو يحيل اليمين الوسط نتيجة لوجود قاعدة دعم تشمل فئات متنوعة من السنة المحافظين والاصلاحيين الليبيراليين والقوميين والاكراد(

**اهم الاهداف**:ان التحول الهيكلي في السياسة الخارجية التركية يكمن في تغير ميزان القوى وتغيير التصورات الامنية لتركيا وشركائها الغربيين ،فانتقال القوة على المدى الطويل على الصعيدين الاقليمي والدولي ادت الى توسيع الوزن النسبي لتركيا اقتصاديا وعسكريا في المناطق المحيطة بها ،فبرامج التحديث العسكري التي قامت بها انقرة في العقود الاخيرة جعلت القوات التركية المسلحة رادعا قويا في منطقة الشرق الاوسط والمناطق الاخرى الامر الذي غير الادراك التقليدي للنخبة الامنية التركية لتلك المناطق على انها مصدر تهديد(3).

فالسياسة الخارجية التي اتبعها حزب العدالة والتنمية لم تكن لتختلف في استراتيجيتها عن النهج الليبيرالي الاقتصادي للسياسة الاقليمية التي روج لها وزير الخارجية السابق) اسماعيل جيم 1997 -(2002 والذي اكد على )اهمية زيادة استخدام العناصر الثقافية والهوية متعددة الحضارات لتركيا الى جانب المصالحة في التعامل مع عموم الشرق الاوسط (4)(

فكان الاصلاح السمة البارزة للعامين 2003 و 2004من سلطة حزب العدالة والتنمية بزعامة) رجب طيب اردوغان (،فكان الاهم في السياسة الخارجية الجديدة انها كانت نتاج رؤية مستقلة لقادة حزب العدالة والتنمية ولاسيما عبر مستشار رئيس الحكومة احمد داود اوغلو الذي كان قد وضع اسس نظريته حول مكانة تركيا ودورها في الساحة الدولية في كتاب كان قد صدر له في نيسان 2001 اي قبل وصول الحزب الى السلطة بسنة ونصف وحمل عنوان) العمق الاستراتيجي( ـ فقد نجح في قراءة تركيا ودورها من زاوية مختلفة من قراءات الحكومات التي سبقت وهو ما ميز داود اوغلو فادخل تركيا في مرحلة جديدة كليا(5).

اذن في السنوات العشر بعد عام 2000 بدات تركيا تتمتع بمرحلة جديدة شهدت نموا في قوتها الاقتصادية واصلاحات سياسية وتعزى تلك الانجازات جزئيا الى محاولات انضمامها الى الاتحاد الاوربي ونتيجة هذه التطورات اتجهت نحو توسيع علاقاتها الاقتصادية مع الدول المجاورة واصبح هذا الاهتمام جزءا من السياسة التركية الخارجية نحو المنطقة العربية حيث يقول البروفسور التركي) كمال كيرشجي)( ان الحوافز الاقتصادية لعبت دورا كبيرا في تبني سياسة لا مشكلات اطلاقا مع الجيران( حيث تحولت تركيا بوتيرة سريعة الى دولة ناجحة تجاريا (6)(

## المبحث الاول:السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية قبل عام2011

## الدوافع والاليات

**ان التساؤلات الذي تطرح نفسها هي :لماذا تم تفعيل السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية تحديدا؟ وما هي اولويات السياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار؟**

**لقد كان هنالك اسبابا ذاتية واهدافا للتوجه التركي نحو المنطقة العربية ومن الاسباب الذاتية هي(7) :**

1- المصالح الوطنية التركية حيث تشكل الدول العربية سوقا ممتازة للسلع التركية.

2- تشكل المنطقة العربية بما تملكه من احتياطيات للطاقة عامل جذب اهمية استثنائية لتركيا يتزايد الطلب فيها على النفط والغاز لسببين الاول تعاظم الاقتصاد التركي والنقص في الطاقة الغاز والنفط اذ تستورد تركيا ما يزيد على 90%من احتياجاتها من الطاقة من الخارج حيث تحتوي المنطقة العربية وخاصة دول الخليج العربي نحو 60% من احتياطي النفط العالمي و 23%من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي كما تستحوذ دول الخليج على ما يزيد على 23% من حجم الانتاج العالمي اليومي من النفط ونحو8% من الانتاج اليومي العالمي من الغاز وثانيا:طموح تركيا لان تصبح معبرا لامدادات الطاقة الى اوربا بما يعزز وضعها الاستراتيجي.

3- لعب دور اقليمي اكبر في المنطقة مما يعني المشاركة في تحديد الاجندة الاقليمية والوصول بخطوط الدفاعات التركية الى ابعد نطاق ممكن عن الاراضي التركية التي ما تزال تعاني من مشاكل امنية مثل المشكلة الكردية او الجماعات الدينية المتشددة.

4- ان تحسين الدور الاقليمي لتركيا في المنطقة سيؤدي بالتالي الى تحسين صورة تركيا لدى اوربا ويرفع رصيدها لدى الاتحاد الاوربي ،وهنا تحاول تركيا ان تقدم لاوربا بانها صمام الامان المتقدم على تخوم الشرق الاوسط المجاور جغرافيا للاتحاد الاوربي

**اما الاهداف فهي:**

اولا المصلحة الاقتصادية،والتي تتمثل في رغبة الحكومة التركية في تطوير مشاريع مشتركة مع الدول المجاورة وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والوصول الى اسواق جديدة للمصدرين وشركات المقاولات التركية ،حيث تعد انقرة ان اقامة علاقات تجارية مع الجيران يتفق مع مذهب سياستها الخارجية الجديدة ،والتي تؤكد على تجنب النزاعات مع الجيران والمحافظة على علاقات متوازنة مع الجميع من خلال شراكات متعددة الابعاد.

فلقد مارست تركيا عبر البوابة السورية ابرز نجاحاتها في السياسة الخارجية عندما الغيت تاشيرات الدخول بين البلدين وتاسست منطقة جوار اقتصادي من دون حواجز كمركية،انضم اليها لاحقا الاردن ولبنان فيما عرف

)بالاتحاد الرباعي (رغم عدم التكافؤء في القدرات الاقتصادية بين سوريا وتركيا حيث اصيبت الصناعة السورية بخسائر كبيرة ،لقد كانت سوريا باختصار بوابة تركيا الرئيسة الى الوطن العربي(8).

ثانيا:المصلحة الامنية:ان جهود تركيا لاقامة تعاون امني مع الجوار العربي يهدف الى مواجهة ضعفها الامني المباشر ممثلا في التهديد الذي يشكله حزب العمال الكردستاني.

الا ان اهم اهداف السياسة الخارجية التركية هي ان تركيا يجب ان تولي العمق التاريخي والحضاري والثقافي اولوية في علاقاتها الخارجية وهذا ينطلق من كون تركيا كانت تحكم خلال الفترة العثمانية كل المحيط الجغرافي المجاور لها حاليا وبطبيعة الحال ان اقامة علاقات مع دول الجوار والمجتمعات كانت تشترك ولا تزال مع تركيا بقيم دينية وثقافية مشتركة ستكون اسهل واكثر قابلية للتطور والتعمق. (9)

بعد احتلال العراق اصبحت بيئة امنية جديدة محيطة بتركيا فصار لدى تركيا حوافز قوية لتعديل اولوياتها الاستراتيجية وتكريس مزيد من الاهتمام لبناء مؤسسات على الصعيد الاقليمي وبالتالي خلق الترابط بين دول المنطقة خارج الاجندة السياسية الغربية.

لقد سعت تركيا الى استراتيجية زرع الثقة المتبادلة بينها وبين العرب ،فكانت اول من دعا الى محاولة حل المشكلة العراقية ليلة احتلاله في ربيع 2003 من دون تدخل القوى الكبرى والقوى الخارجية عبر مؤتمر دول الجوار الجغرافي الذي كان فكرة رئيس الحكومة التركية حينها عبد الله غول ومستشاره احمد داود اوغلو والسعي الى منع انفجار الوضع بل ذهبت تركيا وبخلاف معظم مواقف الدول العربية الى حد تعريض علاقاتها مع حليفتها الاستراتيجية الولايات المتحدة للخطر عبر سعيها العملي الى منع واشنطن من جموح الحرب ،عندما رفض البرلمان التركي السماح للجنود الامريكيين عبور الاراضي التركية لغزو العراق من الشمال في رهان على ان امريكا لن تجازف في حرب على جبهة واحدة جنوبية الا ان الرهان التركي لم يكن في محله (10).

والتساؤل الذي يطرح نفسه ماهي العوامل التي رسمت خريطة التقارب التركي مع العرب:

1- تطبيق سياسة العمق الاستراتيجي التي للعرب منها حصة الاسد

2- لقد جاء حزب العدالة والتنمية الى السلطة في خضم تحولات اقليمية ودولية مهمة وخطيرة ،فكان من مصلحة تركيا التعاون مع القوى المتضررة وفي مقدمتها سوريا بعد احتلال العراق.

3- التهديد الذي يشكله حزب العمال الكردستاني والذي سعى منذ منتصف الثمانينات الى اقامة دولة كردية مستقلة في تركياووفقا لوثيقة الامن القومي التي اقرتها الحكومة التركية في خريف 2010 الاتي) لذا كان من مصلحة تركيا الكبرى ان تتعاون مع الدول التي يمكن ان يتخذها المقاتلون الاكراد منطلقا الى عملياتهم ومن اجل تطويق

اخطار النزعة الانفصالية الكردية التي تهدد ليس فقط وحدة تركيا بل ايضا وحدة سوريا وايران ،كما هددت فعلا وعمليا وحدة الاراضي العراقية(11)

4ـ حاولت تركيا نسج دائرتها الجغرافية ليس مع دول الجوار الجغرافي العربي بل امتد تعاونها واقامة علاقاتها مع مصر والسعودية ودول الخليج العربية ،كما كان لها مجلس تعاون استراتيجي مع العراق وسوريا وكذلك مجلس تعاون استراتيجي مع دول مجلس التعاون الخليجي ،

5ـ كانت القضية الفلسطينية البوابة التي دخلت منها تركيا للتقارب مع الدول العربية فوصلت الى حد تقديم تسعة شهداء كما حصل في حادث اسطول الحرية مع اسرائيل في/31 ايار.2010

6ـ سعت تركيا من خلال البعدين السياسي والاقتصادي في سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية الى ان تكون ممر للطاقة من نفط وغاز اتي من حوض قزوين وايران والعراق وسوريا ودول النفط العربية وعبرها تركيا الى دول الاستهلاك الاوربية.

7ـ لقد رفعت تركيا شعارا وهو ان تكون حدودها مع حلول عام 2023 مفتوحة مع جيرانها وان يكون هنالك تكامل سياسي واقتصادي بينها ،لهذا وقعت اتفاقية صيف 2010 لاقامتة اتحاد كمركي بينها من جهة وبين سوريا ولبنان والاردن والعراق من جهة اخرى.

:لقد سعت تركيا الى تعميق علاقاتها مع دول الجوار العربي وبشكل خاص سوريا والعراق من خلال جوانب متعددة:

**ـ اقتصاديا**: ففي كانون الاول 2004 تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة( fta ) بين تركيا وسوريا وتم التصديق على تلك الاتفاقية في/1 كانون الثاني 2007 كما انشىء مجلس اعمال تركي ـ سوري لايجاد الفرص وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدولتين ،وتلك الخطوات ساهمت بشكل كبير في زيادة حجم التجارة البينية بين الدولتي الى نحو 5 ، 2مليار دولار بحلول عام 2010 كما ازدهرت التجارة في اللمناطق الحدودية وساهمت في التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل على جانبي الحدود وتم تقديم تسهيلات لهذه التجارة من خلال ألغاء تاشيرة السفر بين البلدين عام 2009 وقد ساهم القرار في تنشيط السياحة والتجارة ايضا،وقرر الجانبان انشاء الية مؤسساتية عليا )اطلقوا عليها اسم المجلس السوري ـ التركي الاعلى للتعاون الاستراتيجي( بهدف اقامة شراكة استراتيجية طويلة الاجل وتعزيز التعاون وتوسيع رقعته ليشمل مجموعة كبيرة من المجالات ذات الاهتمام المشترك وقد عقد الاجتماع الوزاري الاول المنبثق عن المجلس في مدينتي حلب وغازي عنتاب يومي12 -/13 تشرين الاول 2009وخلال الاجتماع عمل الطرفان على ابرام نحو 40 بروتوكولا واتفاقية وكانت احدى هذه الاتفاقيات مخصصة لتوسيع اتفاقية التجارة الحرة لتشمل التبادل التجاري في قطاع الخدمات كما كان من ضمن مجالات

التعاون الجديدة التشديد على الطاقة وبالتحديد مشروع خط انابيب الغاز الطبيعي والذي كان يهدف الى ربط انابيب الغاز العربية مع نظيرتها التركية(12).

اما في مجال المياه فقد اتفقتا الدولتان مبدئيا على مشروع انشاء سد على نهر العاصي اطلق عليه اسم) سد الصداقة )(13)

وفي جزء من مبادرة اسطنبول التي اقرها حلف الناتو بدات تركيا بتدريب قوات الامن العراقية كما وضعت برامج تدريب خاصة للاحزاب السياسية العراقية ومؤسسات الخدمة المدنية فتطورت العلاقات التركية العراقية في الحقل الاقتصادي وفي عام 2010 بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين بحدود سبعة مليارات دولار.

اما دول مجلس التعاون الخليجي فقد وصل حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة على تركيا من دول مجلس التعاون الخليجي العربي الى 2 ، 1مليار دولار عام 2008 ،فقد حصل المقاولون الاتراك على فرص اعمال اكبر كما ازدهرت التجارة البينية وفي عام 2008 ازدادت صادرات دول مجلس التعاون الخليجي الى تركيا خمسة اضعاف ما كانت عليه في العام السابق كما ازدادت الواردات من انقرة خمسة عشر ضعفا وكان معظمها فولاذا ومنتجات حديدية ونتيجة لذلك ارتفع حجم التجارة البينية من 5 ، 1مليار دولار عام 1999 الى 5 ، 17مليار دولار في عام 2008 كما ارتفع عدد السياح القادمين من دول مجلس التعاون الى تركيا ،كما وقع الطرفان عام 2008مذكرة تفاهم اطلقت الحوار الاستراتيجي التركي ـ الخليجي(14)..

**ـ سياسيا وامنيا**

ان العديد من اوجه سياسة تركيا الخارجية ترتبط بسياساتها الداخلية وهذا الارتباط وثيق الصلة ومباشر تماما بالتطورات التي حصلت وما زالت تحصل في المنطقة العربية والتي تشاهد وبدرجة كبيرة من خلال واقع الامن داخل تركيا ،ومن اكثر الامثلة وضوحا وعلاقة بالامن التركي ،هو الصلة الموجودة بين التطورات في شمال العراق وسوريا وبين مشكلة الاكراد في تركيا ،حيث لا تزال اجراءات تركيا لاحتواء تمرد حزب العمال الكردستاني هي السبب في ضعف سياستها الخارجية ولذلك حرصت القيادتان العسكرية والمدنية التركية على ان تتقيدا في احتواء عمليات الاكراد الانفصالية بالطرق القانونية والامنية وبتطبيق البرامج الاقتصادية في مناطق جنوب شرق البلاد حيث عمليات التمرد وتستمر النظرة الى سلوك دول جوار تركيا العربية والشرق اوسطية على انها عامل مهم في هذا الصراع(15)

لقد حاولت تركيا انهاء العزلة الدولية المفروضة على دمشق ،ففي نيسان 2009 اعلنت الدولتان اجراء مناورات عسكرية مشتركة لمدة ثلاثة ايام بين القوات البرية على الحدود كما لعبت تركيا دور الوسيط بين سورية واسرائيل

عام 2008 لاجراء خمس جولات من المحادثات غير المباشرة والتي استضافتها انقرة وانتهت بصورة مفاجئة بسبب انتقادات تركيا للاعمال العسكرية الاسرائيلية في قطاع غزة (16)

واضافة الى نمو العلاقات التجارية فقد اصبحت الشركات التركية نشيطة في العراق وبخاصة في اقليم كردستان ولاعطاء صبغة مؤسساتية رسمية للتعاون بين الدولتين وخلال زيارة رئيس الوزراء التركي رجب الطيب اردوغان الى بغداد عام 2008 قررت الدولتان انشاء المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي على غرار المجلس الذي تم انشاؤه مع سورية ،كما تعاملت الحكومة التركية مع الحكومة المحلية في اقليم كردستان بشكل تفاعلي ايجابي لكسب ثقة وتعاون الاكراد في العراق في عدد من المسائل تراوحت بين القضايا الامنية والتبادل الاقتصادي وفي هذا الاطار كان موقف تركيا من قيام) شركة شمران النفطية( بعقد اتفاقية مشاركة في الانتاج مع الحكومة المحلية في كردستان العراق وذلك لاستثمار القطعة الرقم (10) من حقل بلخانة وتعترض الحكومة المركزية في بغداد على مثل هذه الاتفاقات وتعتبرها غير قانونية واعلنت انها لن تتعامل مع اية شركة تعقد اتفاقية مع الحكومة المحلية في كردستان ،هذا اضافة الى ان القانون رقم 97 لسنة 1967 ما يزال ساري المفعول في العراق حيث لم يلغه الاحتلال وقد فرض الاستثمار المباشر للحقول النفطية المكتشفة وحرم الاستثمار بطريق الامتياز وما في حكمه في استخراج النفط في العراق(17).

كما اكتسبت زيارة اردوغان الثانية الى العراق في اذار 2011 اهمية اضافية لانها لم تقتصر على العاصمة بغداد فقط بل زار اردوغان النجف واربيل بشكل خاص وكانت تلك الزيارة نقطة تحول كبيرة في تاريخ العلاقات بين تركيا واكراد العراق وعدت كذلك مؤشرا الى تطبيع العلاقات بين الطرفين ،كما هدفت ازيارة الى تقوية العلاقات الاقتصادية ـ فحضلر اردوغان حفل افتتاح اول مصرفيين تركيين كما حضر حفل تدشين مطار اربيل الذي قامت ببنائه شركات تركية وخلال تلك الزيارة الى مدينة النجف الاشرف زار اردوغان) السيد علي السيستاني(وزيارة ضريح الامام علي بن ابي طالب عليه السلام بقصد التعبير عن مخاوف تركيا من الانقسامات الطائفية المتزايدة في المنطقة (18).

كما لعبت تركيا دور الوسيط كدورها في لبنان ومشاركتها في قوات حفظ السلام الدولية اليونيفيل ـ 2 والتي انشات بعد حرب لبنان عام 2006 كما عملت تركيا مع قطر وكان دورها محوريا في التوسط لابرام اتفاقية الدوحة في ايار 2008 والتي انهت المازق السياسي بين الفصائل اللبنانية المتنازعة ومرة ثانية بذلت تركيا وبالتعاون مع قطر جهود الوساطة بين حكومة تصريف الاعمال بقيادة سعد الحريري وحزب الله ولكن الدولتين علقتا جهود الوساطة عندما اتضح انه لا يمكن التوصل الى تسوية في تلك المرحلة (19).

كما دعمت تركيا عملية السلام التي انطلقت في مؤتمر مدريد عام 1991 وتولت تركيا قيادة مجموعة) الحد من التسلح والاستقرار الاقليمي -(ACRS وهي مجموعة متعددة الاطراف تعمل ضمن اطار حماية الاستقرار الاقليمي كما اصبحت تركيا جزءا من الوجود الدولي المؤقت في مدينة الخليل عام(20).1997

## المبحث الثاني:طبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية بعد عام التغيير 2011 الاهداف والوسائل

لقد تمكنت تركيا من تعزيز علاقاتها مع الدول العربية عموما واقامت حوارا عميقا واسست مجالس للعلاقات الاستراتيجية مع سوريا والعراق وعززت علاقاتها مع مختلف الدول العربية كما عززت التفاعل والحوار مع جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وتلمست تركيا فرصة التدخل النشط في التحولات العربية بعد فترة وجيزة من الحدث التونسي الذي يبدو انه كان من السرعة بحيث لم تتمكن تركيا من ادراجه في الخطاب السياسي والاعلامي وهذا درس تعلمته فسارعت الى تعويضه في الحالة المصرية والتي مثلت مدخلا مهما للتعبير عن مكانتها ووزنها الاقليمي ودورها في تسيير الاحداث او دعم مسارات التغيير) الثورية في المنطقة بكيفية من المؤمل ان تعزز التطور الديمقراطي (21)

ان السؤال الذي يطرح نفسه ما هو الجديد في السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية ؟لاسيما بعد ان لعبت تركيا دورا مهما وفعالا خلال عقدي الخمسينات والتسعينات من القرن الماضي ،فكانت طرفا فعالا في حلف بغداد واصبحت اول دولة مسلمة تعترف باسرائيل مطلع الخمسينات كما عملت تركيا في التسعينات لحماية مصالحها في المنطقة وكادت تدخل في حرب ضد سوريا في تشرين الاول 1998 كما تدخلت عسكريا في شمال العراق عدة مرات ووقعت اتفاقيات عسكرية مع اسرائيل.

ان اهم المبادىء التي حكمت السياسة الخارجية التركية والتي شدد عليها) داود اوغلو (هي: الموقف الراسخ الذي تستطيع تركيا اتخاذه في جوارها من خلال: توازن بين الامن والحرية ،علاقات من دون مشكلات مع دول الجوار ،سياسة خارجية متعددة الابعاد ،سياسة خارجية اقليمية نشطة،اسلوب دبلوماسي جديد كليا ،دبلوماسية منسجمة ومتناغمة(22).لقد صاغ وزير خارجية تركيا) احمد داود اوغلو (وبجدارة خطوط فكره الاستراتيجي في مرجع شهير ورصين) العمق الاستراتيجي في موقع تركيا ودورها في العلاقات الدولية والذي اعتمد مقاربة جيوبوليتيكية ترى ان السياسة الخارجية للدولة هي محصلة لتفاعل ثلاثة ابعاد هي: التاريخ السياسي،الهوية الثقافية ،الجغرافيا السياسية والاستراتيجية للدولة والاقليم المجاور (23).

اذن الجديد هنا اختلف من حيث طبيعة التدخل التركي الجديد والتصور التركي فضلا عن نوع الادوات التي تستخدمها تركيا في سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية ،فالعديد من التحليلات اشارت الى الموقف التركي المتفاجيء من قيام الثورات العربية وبالتالي لم تكن مستعدة لها ولكيفية التعاطي معها في البداية ،فاتسم الاداء الدبلوماسي التركي بالارتباك حيث اختلطت المصالح بالمبادىء.

كما يقال ان عوامل الانتخابات قد لعبت دورا مهما في التعامل التركي تجاه الشرق الاوسط واصبحت الاراء تجاه تركيا في المنطقة اكثر ايجابية ،حتى ظهر اهتمام اكثر لدعم وتاييد لمشاركة تركيا في سياسة المنطقة،الا انه كانت هنالك اطرافا عربية مختلفة لها وجهات نظر مختلفة تجاه تركيا واهميتها في المنطقة ،فالبعض ركز على تركيا بوصفها قدرة استراتيجية في معادلة توازن القوى في المنطقة التي شهدت تغييرات وتقلبات حادة وهنالك اخرون كانوا يرون بان تركيا شريكا اقتصاديا مهما وعاملا حاسما في الجدل حول الاصلاح السياسي في المنطقة (24)ان التصور الجديد للسياسة الخارجية التركية تأطر برؤية شاملة للسياسة الخارجية تجاه المنطقة وتلك الرؤية تضمنت الجوانب التالية:

)المشاركة في سياسة فاعلة بدلا من سياسة رد الفعل ،التشديد على الفرص بدلا من التهديدات ،اعتبار الروابط الثقافية والتاريخية مع المنطقة ثروة ثمينة وضمن هذه المنظومة المتعددة الابعاد تم التشديد على الاعتماد البيني المتبادل والحلول التي تعود بالربح على الطرفين (25) ولقد تباين الموقف التركي من الثورات العربية اذ اتبعت تركيا تجاه الثورات العربية سياسة مربكة ،فلكل بلد حالة مستقلة عن الاخرى ،الا ان الثابت ان تركيا كانت ترى حينها انها لاعبا من حقه ان يتدخل في الشوؤن الداخلية للدول العربية من منطلق ان استقرارها يهم تركيا وانها تستدعي النصح لا الاملاء ،فرأت تركيا ان من حقها التدخل من منطلق ان استقرارهم يهم تركيا ،فاعتبر)اردوغان (ان ما يجري في سوريا جزءا من السياسة الداخلية التركية وليس من سياستها الخارجية (26).

ففي تونس ايدت تركيا الاطاحة) بزين العابدين (وفي الحالة المصرية كان الموقف التركي واضحا في البداية من خلال دعوة النظام المصري الى ادخال اصلاحات والاستجابة لمطالب الشعب ثم التحول بعد ذلك الى نقد النظام علنا ومطالبته بالرحيل وفي خطاب اردوغان امام البرلمان التركي في بداية شباط 2011 قال) اما موقف انقرة من الثورة اليمنية والبحرينية ،فقد كانت الدعوة الى تلبية المطالب الحقة للشعوب لكن موقف الحكومة التركية في ليبيا كان مختلفا ،فقد كانت هناك علاقة شخصية بين رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان ومعمر القذافي ،وكان الموقف التركي في البداية رافضا اي تدخل خارجي الا ان تركيا عادت ووافقت على التدخل الاطلسي بل شاركت في عملياته واعلنت انقرة الاعتراف بالمجلس الانتقالي للمعارضة الليبية في بنغازي بانه الممثل الشرعي لليبيا (27). فرفض اردوغان تدخل حلف شمال الاطلسي بالبداية قائلا بالحرف الواحد) اي شان له هناك( لكنه عاد ووافق على التدخل الاطلسي بل شاركت تركيا بعملياته الخلفية قبل ان تعلن انقرة وعلى مضض بانه لم يعد هناك

مجال للكلام مع القذافي ـ ومعترفة بالمجلس الانتقالي للمعارضة الليبية في بنغازي على انه الممثل الشرعي لليبيا (28).

فقد التزمت تركيا بعدم الدخول في اية عمليات عسكرية تحت مظلة الناتو واعلن رئيس الوزراء التركي في 22 اذار 2011 ان تركيا لن توجه اطلاقا اي سلاح ضد الشعب الليبي واكتفت تركيا بالاسهام في اعمال الاغاثة والمساعدات الانسانية (29).كما اعلنت انقرة بانها لن تشترك في عمليات القصف الجوي الذي يقوم به الناتو ،فكان هنالك تردد لوجود العلاقة الطيبة مع الرئيس الليبي باعتبار انه فتح الطريق امام استثمارات تركية في ليبيا بلغت ثلاثين مليار دولار في سوق التشييد والبناء والعقارات ولكن ازاء تدهور الاوضاع بدات انقرة تدعو الرئيس الليبي الى التنحي عن الحكم وفي شهر مايو اغلقت تركيا سفارتها في طرابلس واعترفت بالمجلس الانتقالي في ليبيا وكان هذا الاعتراف الذي تأخر بعض الوقت ضرورة حيوية لسياسة تركيا الجديدة تجاه المنطقة العربية ،اذ ان تظاهرات كبيرة اندلعت في بنغازي ضد تركيا خلال النصف الاول من نيسان 2011 حيث راها المجلس الانتقالي مساندة للرئيس الليبي وسارع وزير الخارجية التركي لحسم الموقف خشية ان تفقد تركيا استثماراتها في ليبيا وخشية ان تفقد وجودها في هذا البلد المهم في منطقة البحر المتوسط ،وقد وصل احمد داود اوغلو الى بنغازي في 3 يوليو 2011وحسم الموقف بشكل عملي جدا اذ افادته معلومات بان المجلس الانتقالي في ليبيا غير قادر على دفع الاجور والرواتب لانه لا تتوافر لديه سيولة نقدية ،فقام على الفور بتوفير هذه السيولة النقدية اللازمة من خلال تقديم 100 مليون دولار نقدا ومائتي مليون دولار تحويلات مصرفية تتوالى على دفعات ،وادرك احمد داود اوغلو ان الموقف تغير تماما ،فطلب من المجلس الانتقالي المحافظة على المنشات والمؤسسات القائمة وعدم تدميرها ،وقد استجاب المجلس لذلك فزار اوغلو بنغازي للمرة الثانية في23 ـ 24 اكتوبر من العام نفسه دفاعا عن مصالح بلاده في هذه السوق الواعدة وهذا الموقع المتميز وعد هذا الموقف المتميز هو )ملء الفراغ(30).(

ان اندلاع الازمة في ليبيا شكل ازمة كبيرة لتركيا ،ففي ليبيا كان المقاولون الاتراك ينفذون مشروعات تجارية فيها منذ بدء الطفرة النفطية في سبعينات القرن العشرين ،وعلى رغم مواجهة مشكلات عدم الدفع المستحقات المالية بين الحين والاخر فقد واصلت الشركات التركية الاعمال مع ليبيا وعندما اندلعت الازمة في ليبيا تعرضت الاستثمارات التركية في تلك الدولة والتي تبلغ قيمتها نحو 23 مليار دولار لخسائر كبيرة واضافة الى ذلك هنالك نحو000 ، 30 مواطن تركي يعملون في ليبيا وقد تم اجلاء معظمهم منها فشكلت الازمة الليبية تحديا كبيرا للمصالح الاقتصادية التركية في تلك الدولة ،كما كانت حكومة حزب العدالة والتنمية منزعجة جدا من رؤية الفرنسيين وهم يقومون بتدخل عسكري نشط ويحاولون موازنة تدخلهم بتحويل اي نشاط عسكري الى حلف الناتو (31).

وفي سوريا فقد احتضن الاتراك واستضافوا ونظموا معظم مؤتمرات المعارضة السورية ومن اسطنبول نفسها كان اعلان تشكيل المجلس الوطني السوري برئاسة المعارض السوري) برهان غليون (مما ادخل العلاقات الثنائية بين تركيا وسوريا مرحلة جديدة الحق الضرر بها بل ان انقرة اعلنت على لسان اردوغان من على باب البيت الابيض في نهاية ايلول) 2011 قطع كل العلاقات مع دمشق داعية الرئيس السوري بشار الاسد الى التنحي وفارضة عقوبات اقتصادية ومهددة بتدخل عسكري) لغايات انسانية(32).(

كما اعتبر رئيس الحكومة التركية) رجب طيب اردوغان (ان الاوضاع في سورية شان داخلي سوري وهو ما اثار حفيظة دمشق معتبرة ان هذا ذريعة للتدخل في الشان الداخلي وكذلك تبين الموقف التركي من خلال التحذيرات التركية التي لامست درجة التهديدات بالتدخل العسكري مع مواقف تقول انها مستعدة لكل الاحتمالات السياسية والعسكرية (33). في الوقت نفسه فان ما حدث في سوريا شكل ازمة حقيقية ومعقدة للحكومة التركية حيث شكلت الازمة مخاوف بالنسبة لتركيا من حيث مشكلة المهاجرين واللاجئين والقضايا الامنية.

اذن اهم القنوات التي تمثل فيها الموقف التركي من الثورات العربية تجسدت بالاتي:

1- مغادرة تركيا موقعها الوسطي والحيادي السابق من الدول والقوى وتحولت الى طرف في الصراعات بين الدول العربية والاقليمية وفي الصراعات العربية.

2- اظهرت تركيا على مدى الثورات العربية نزعة مذهبية في خطابها ولاسيما في سورية.

3- استخدمت تركيا لغة العنف خلال تلك المرحلة لاسيما في ليبيا والى التهديد باستخدامه كما فعلت مع سورية وهذ يعني انها تخلت عن سياسة القوة الناعمة واعتمدت على القوة الصلبة.

4- نهجت تركيا من خلال الثورا العربية نهجا متناغما مع السياسات الغربية والامريكية ولاسيما في المنطقة العربية وتجلى ذلك وبشكل واضح من خلال التطابق الكامل في الموقف بين انقرة وواشنطن والتنسيق في ملفات كثيرة حول المنطقة العربية.

اما بعد تصاعد احداث سوريا وبدا الحرب ضد تنظيم داعش انخرطت تركيا في الحرب ضد داعش من خلال فتح القواعد التركية امام قوات التحالف الدولي بعد ان امتنعت عن ذلك طوال الفترة الماضية ،فكانت هنالك رغبة لدى حكومة انقرة في التقدم خطوة عملية تجاه الازمة السورية فقضية اسقاط النظام السوري تظل جوهر السياسة الاقليمية لاردوغان وعليه قام بانعاش التفاهم الامريكي ـ التركي والذي نص على وضع قاعدة انجرليك التركية في خدمة عمليات التحالف الدولي ضد داعش مقابل تفهم امريكي ضمني لاقامة جزر امنة على الحدود السورية بين مارع وجرابلس بطول نحو 100 كم وعمق 40 كم لتحقيق جملة من الاهداف الحيوية منها: قطع الطريق امام

التواصل الجغرافي بين المناطق الكردية في سوريا منعا لتشكيل اقليم كردي جديد على حدودها الجنوبية وايجاد منطقة امنة للاجئين السوريين تخفيفا للاعباء المالية والاجتماعية(34).

## المبحث الثالث

## رؤية مستقبلية للسياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية

لقد استطاعت تركيا ترجمة سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية الى ارض الواقع من خلال عدة اوجه منها:

ـ عندما قامت حكومة حزب العدالة والتنمية بتبني سياسة لا مشكلات اطلاقا مع الجيران فتخلت عن اللعبة الصفرية وشددت في المقابل على المشاركة البناءة وعلى منهج تحقيق الربح للطرفين

ـ اتخذت طريقا جديدا للتدخل في المنطقة لحل النزاعات الاقليمية كطرفا ثالثا محايدا.

ـ عملت تركيا على التشديد على قوة تركيا الناعمة في المنطقة الى جانب قدراتها في مجال القوة الخشنة .

لقد حاولت تركيا تعزيز الاستقرار داخل الوطن العربي من خلال ادوار وسيطة في فلسطين والعراق وبين سورية والعراق وفي لبنان وبين سورية والسعودية وبين مصر وحركة حماس .وهنا نستطيع القول بانه من ضمن الرؤى المستقبلية هي التحديات التي ستواجه تركيا لتاكيد ارادتها في المنطقة هي قدرة الحكومة على التعامل مع القضايا الداخلية.

**وهنا نستطيع تقسيم الرؤية المستقبلية الى ثلاثة مشاهد وبالشكل التالي:**

**اولا: التقارب واستمرار التعاون**

لقد حقق التعاون العربي التركي خطوات كبيرة خلال السنوات الاخيرة وانخرطت تركيا بعمق متزايد في المؤتمر الاسلامي والذي يضم العرب والاتراك وغيرهم من المسلمين فاستطاعت ان تحافظ على علاقات ايجابية ومتوازنة مع هذه الدول العربية ،لكن كان هنالك انطباع بان الانفتاح الرسمي والاقتصادي نحو العرب متقدم على الانفتاح التركي الشعبي نحو العرب ،فحكومة حزب العدالة والتنمية سبقت الشعب التركي في توجهها.

ان تركيا تحتفظ بعلاقات جيدة مع دول عربية اهمها قطر والتي تحفظت على قرار الجامعة العربية والذي ادان الهجمات التركية على شمال العراق ورات ان ذلك حق تركي وفق قوانين الامم المتحدة وهذا يشير الى استمرار التقارب في العلاقات الثنائية بين البلدين فقد سعى الاتراك وبقوة لتحسين العلاقات مع المملكة العربية السعودية منذ

مجيء الملك سليمان بن عبد العزيز كما قاموا بدعم عاصفة الحزم في اليمن وعملوا خلال الفترة الماضية على استثمار ذلك من خلال التنسيق المشترك مع الرياض فيما يتعلق بدعم المعارضة السورية(35).

وهنا فان من مصلحة العرب لغرض توسيع علاقاتهم بالاتراك يقتضي تصحيح اية اخطاء تحصل اثناء تطوير العلاقات وممارسة النقد الصريح والمتبادل لتقويم اية سلبيات فيها ،كما ان العالم العربي حكومات وشعوبا يبدوقريبا جدا من تركيا بتاثير المواقف التركية من احداث غزة والتوترات الاعلامية والسياسية بين تركيا واسرائيل الى جانب الدور الموازن تجاه ايران وهذا يساعد مع عوامل اخرى في تهيئة قابلية نشطة لتلقي التاثير التركي وبخاصة ان تركيا تقدم نفسها كما يقدمها الغرب باعتبارها نموذجا للتطور الديمقراطي والفاعل النشط مع الغرب والعالم ،فقد وفرت الاحداث العربية في تونس ومصر وليبيا والازمات في سورية واليمن فرصة لتركيا لان تقدم نفسها طرفا اقليميا داعما للتحولات العربية وراغبا في تاسيس منطقة الشرق الاوسط على اسسس الديمقراطية وارادة الشعوب وقد زادت تركيا في تعاطيها مع الحدث العربي بان تحدثت عن التزامات اخلاقية ودور اقليمي ومسوؤلية تجاه الشعوب العربية تبررها او تمليها فواعل تاريخية ومصلحية وضميرية.

وهنا لاجل االستمرار هذا التعاون والانفتاح الاقتصادي العربي على تركيا لابد من ان تهتم تركيا ايضا بالمصالح الحيوية للدول القريبة منها سوريا والعراق في المياه المشتركة وتصل الى حلول تحقق المصالح المشتركة وتتفق مع الاتفاقات الدولية بما فيها اتفاقية الامم المتحدة حول استخدام المجاري المائية الدولية غير الملاحية الصادرة في 21/5/1997والتي لم تصادق عليها تركيا(36)

**ثانيا: التباعد وانعدام التعاون**

تبقى هنالك عدد من التحديات التي تواجه تطوير السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية ولاسيما مع بعض الدول العربية وفي مسائل محددة اهمها:

1- قضية المياه والتي تخص سوريا والعراق والتي لا تزال بدون حل فقد تم توقيع بروتوكول بين سوريا وتركيا عام 2001 يدعو الى التعاون في مجالات التدريب والابحاث وتبادل المعلومات والتقانة وتطوير المشروعات ،لكن الظروف البيئية التي اخذت تزداد سوءا والجفاف المتزايد في المنطقة شكلا ضغطا على الدولتين وعرقلا مسيرة التعاون.

2- قضية ادوار الوساطة التي تلعبها تركيا في المنطقة العربية: ان معظم الجهود التي قامت بها تركيا لم تثمر بنتائج ايجابية وحتى الان تقول تركيا بان جميع الحالات التي توسطت لحلها هي مشكلات صعبة جدا(37).

3- علاقة تركيا باسرائيل ولاسيما منذ عام 2009 والتي ادت الى خسارة تركيا قدرتها على لعب دور الوسيط العربي ـ الاسرائيلي بسبب فقدان الثقة بها من جانب اسرائيل.

فالدول العربية اخذت تتوجس من الدور التركي في المنطقة لاسيما وانها انتهجت سياسة متناغمة مع الولايات المتحدة الامريكية وحلف شمالي الاطلسي وبعد مشاركتها في عمليات الحلف في ليبيا وموافقتها على نشر رادارات الدرع الضاروخي في اب 2011 في منطقة ملاطيا وسط تركيا واستمرار العلاقات التركية ـ الاسرائيلية على الرغم من اعتداء اسرائيل على اسطول الحرية وقتل تسعة اتراك ولم يكن رد فعل تركيا بحجم الاعتداء الذي اراقت فيه اسرائيل دماء تركية للمرة الاولى في تاريخ العلاقات بينهما (38). لكن ما اعاد الروح من جديد الى السياسة الخارجية التركية حدثان:

**الاول**: عندما قام زعيم التمرد الكردي عبد الله اوجلان خطابه الى ملايين الاكراد الذين توافدوا على ديار بكر من داخل سجنه الانفرادي في جزيرة مرمرة بتركيا،في 21/3/2013 من خلال الرسالة المقروءة والتي دعا فيها الاكراد النشطاء الى القاء سلاحهم ووقف العنف ومنح المبادرات السياسية فرصة للنجاح ــ فاعطى ذلك لرئيس الوزراء التركي رجب الطيب اردوغان وحكومته مصدر قوة سياسية رئيسيا.

**والثاني**: كان في تقديم اسرائيل اعتذارا عن قتل تسعة مواطنين اتراك كانوا على ظهر السفينة) مافي مرمرة ( والتي كانت جزءا من اسطول السلام التي انطلقت باتجاه غزة في 20 ايار 2010 والمحملة بالمساعدات لكسر حصار غزة ،فقد اتصل رئيس الوزراء الاسرائيلي) بنايمين نتنياهو( باردوغان تحت اصرار من الرئيس الامريكي الزائر باراك اوباما وقرأعليه رسالة اعتذار تم صوغها مسبقا ونصت الرسالة على) اعتذر نتنياهو رسميا عن الخطأ الذي ادى الى قتل تسعة مدنيين اتراك برصاص قوات النخبة الاسرائيلية ،تعهد بدفع تعويضات لاسر الضحايا ،لمح الى تخفيف الحصار المفروض على غزة والسماح بدخول المساعدات الانسانية الى القطاع (39).(

كما ان التباعد يمكن ان يحدث بناء على عوامل منها تراجع حزب العدالة في الانتخابات او احتمال تشكيله حكومة ائتلافية او تراجع اثر الرئيس في قرارات الحكومة المستقبلية او حتى الرغبة لدى حزب العدالة والتنمية بمراجعة سياساته الاخيرة وذلك التغيير قد يكون تدريجيا ولكن قد تحدث عمليات تسوية او تجميد لبعض الخلافات من منطلق الحرص على عدم نكء الجراح في هذه القضايا المعلقة (40).

اما الجانب الاقتصادي والتي تخص المورد المائي والخلاف حوله بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة اخرى،حيث تعتبر تركيا ان مياه نهري دجلة والفرات مياها تركية من منطلق ان منابعها من الاراضي التركية والعرب يعتبرون هذه المياه دولية ولهم حق تاريخي فيها وينبغي ان تشترك جميع دول حوض النهر في استخدامها والاستفادة منها لذلك لم تتوصل تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة اخرى الى اتفاق نهائي بينهم لانها قضية مرتبطة بامور اخرى عديدة والمعوق السياسي اساسا هو المشكلة لذلك فان نهري دجلة والفرات لا يخضعان حتى الان لاي اتفاق سياسي او قانوني يحفظ الحقوق المكتسبة تاريخيا لكل من سورية والعراق من دون انتقاص بطبيعة

من حقوق تركيا بصفتها دولة منبع ويعود في ذلك الى رفض تركيا المستمر التوصل الى اتفاق مع سورية والعراق يكون له صفة قانونية ملزمة على الرغم من العديد من جولات المحادثات الثنائية او ثلاثية الاطراف وهي تستغل الخلافات السورية العراقية وضعف العراق من جراء الحروب (41).

**ثالثا:الوقوف عند خط المصالح**

من التحديات التي تواجه الدور التركي في المنطقة العربية هو بعض التصريحات التي صدرت عن قيادي حزب العدالة والتنمية واهمهم وزير الخارجية التركية) احمد اوغلو(من خلال حوار معه في صحيفة واشنطن بوست الامريكية في 5/12/2010 بتساؤله)لماذا يحق لبريطانيا ان تتزعم مستعمراتها السابقة في اطار منظمة )الكومنولث(ولا يحق لتركيا التطلع الى تزعم الدول التي كانت في السابق جزءا من الدولة العثمانية(42)

لقد بقي الموقف التركي من الازمة السورية يعمل في عدة اتجاهات فهو رافض للنظام السياسي السوري ولاي حلول يستمر معها الرئيس السوري بشار الاسد ،كما حافظت تركيا على موقفها الرافض لتقسيم سوريا واقامة كيان كردي شمالها،ولا تزال تصر على دعم قوات المعارضة السورية في مواجهة النظام واستمرت علاقاتها بالعراق فيما استمرت ايضا بالقطيعة الدبلوماسية مع النظام المصري ،كما تواصل دعمها للجهات التي تنادي بعودة الرئيس المعزول محمد مرسي وعده رئيسا شرعيا (43).

فالعلاقات التركية ـ المصرية يمكن ان تتحسن وبوساطة سعودية ،اما في العراق فان تركيا حريصة على استمرار العملية السياسية في العراق وترفض التعامل مع منطلقات مذهبية ـ ،اما موقفها من سوريا فان الخلاف قد يكون في طريقه للاستمرار لاسيما مع روسيا وايران مع تراجع حدة الخلاف مع واشنطن الا ان الخلاف قد يتجدد بشان منطقة امنة والتي تريدها تركيا شمال سوريا ،كما انها قد تقدم على خطوة جديدة وهي العمل على اعادة عدد من اللاجئين السوريين تدريجيا الى هذه المنطقة الامنة (44). فهنالك تحليلات اولها: ترى بان مؤسسة السياسة الخارجية والامنية في تركيا ترى الشرق الاوسط مصدرا للمخاطر اكثر مما ان تكون منطقة تسنح فيها الفرص وان مشاغل تركيا الاقتصادية في المنطقة قد تزداد ويتراجع نشاط انقرة السياسي ويتضاءل بل ان امورا امنية عديدة مثل التهديدات التقليدية للحدود ومن اسلحة الدمار الشامل وتدفق اللاجئين تبقى مركز اهتمام السياسة التركية كما وتبقى مسائل السياسة تجاه المنطقة ايضا على ارتباط وثيق بقضايا الامن الداخلي المعضلة الاسلامية والكردية لاسيما بالنسبة للقيادة العسكرية التركية ،اما الملاحظة الثانية :فتشير الى ان علاقات تركيا بالعالم العربي من المحتمل ان تكون متارجحة في افضل الاحوال وان النخب التركية وحتى الاتراك الاسلاميين غير راغبين ان يروا العرب في الشرق الاوسط كشركاء طبيعيين لتركيا ،والثالثة توضح بان سياسة تركيا الخارجية ستكون اكثر حزما ـ حيث لا يستبعد قيامها بتدخل عسكري في المنطقة لاسيما اذا كانت هنالك ضرورة يقتضيها امنها القومي(45).

اقتصاديا هنالك مصلحة تركية يفترض ان ينظر لها صانع القرار السياسي الخارجي التركي وهي ان تركيا تحاول اللحاق بركب الاتحاد الاوربي وذلك يحتاج الى ان تقوم بعملية تنموية اقتصادية وزراعية وذلك لا يتم الامن خلال تصحيح اقتصادها الذي يعاني من التضخم ، وما يساعدها خصوبة الاراضي التركية واستصلاح اراضي واسعة ضمن مشروع(GAP) والتي يجعلها من اكثر المناطق انتاجية في المجالات الزراعية لاسيما بعد تراجع انتاجية الاراضي الزراعية في كل من سورية والعراق جراء النقص في المياه وارتفاع نسبة الملوحة والتلوث بسبب المشاريع التركية على الانهار (46).

اذن ما هو الحل امام النظام السياسي الحالي التركي بزعامة اردوغان فالى اي مدى يستطيع الحفاظ على التوازن ؟ ان اشتداد الفوضى في المنطقة المحيطة بتركيا حيث تبدو قوية وسوف يزداد الضغط الجيبولوتيكي الصرف على تركيا كي تملا الفراغ .

**الهوامش**

1- د.محمد نور الدين ،الدور التركي تجاه المحيط العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،اوراق عربية (14)شوؤن سياسية(5) بيروت ،ط1،كانون الثاني2012 ،ص.10

2- فؤاد نهرا ،ورقة العمل:السياسة الاقليمية لتركيا واستراتيجية بناء العمق الاستراتيجي، حلقة نقاشية: العلاقات العربية ـ التركية مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،العدد، 447ايار2016 ،ص91-92.

(3)شادي عبد الوهاب،تركيا: اعادة رسم خريطة الشرق الاوسط ام بناء قلاع من الرمال؟،مجلة اوراق الشرق الاوسط ،المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط،القاهرة ،العدد/49 تموز،2010،ص206

4- المصدر السابق نفسه ،ص.210

5- د.محمد نور الدين،مصدر سبق ذكره ،ص.9

6- د .مليحة بنلي الطون ايشيق ، سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الاقليمية ،سلسلة محاضرات الامارات 145 مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ابو ظبي ط 2011 1،ص.7

7- مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية،العثمانية الجديدة: الدور التركي في المنطقة العربية ،مجلة ابحاث استراتيجية ،تشرين الاول2012 ،بغداد،ص17-.18

8- د.محمد نور الدين،مصدر سبق ذكره،ص.28

9- المصدر السابق نفسه ،ص11-. 12

10- المصدر السابق نفسه ، ص.13

11-. د.محمد نور الدين ،مصدر سبق ذكره ،ص14

12- د.مليحة بنلي الطون ايشيق،مصدر سبق ذكره ،ص10-.11

13- المصدر السابق نفسه ،ص.11

14- المصدر السابق نفسه ،ص19-. 20

15- اف.ستيفن لارابي - ولان او. ليسر،سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض ،ترجمة محمود احمد عزت البياتي ،سلسلة كتب ثقافية بيت الحكمة،بغداد،2010،ص209-.210

16- د.مليحةبنلي الطون ايشيق،مصدرسبق ذكره،ص.13

17- خير الدين حسيب ،التعاون العربي - التركي ... الى اين ؟ مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،العدد 371في كانون الثاني2010 ،ص.10

18- د.مليحة بنلي الطون ايشيق،مصدر سبق ذكره ،ص15-.16

19- المصدر السابق نفسه،ص.23

20- المصدر السابق نفسه ،ص.24

21- عقيل سعيد محفوظ ،السياسة الخارجية التركية/ الاستمرارية - التغيير ،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت،ط1،2012 ، ص328-.329

22- فؤاد كيمن ، توجهات تركيا وايران في الشرق الاوسط سياسات ومصالح ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،سلسلة محاضرات الامارات رقم168 ،ابو ظبي ،ط1،2014 ،ص.12

23- د.خالد عبد العظيم ،العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الاوسط،مجلة السياسة الدولية،العدد 187 كانون الثاني ،2012،ص.23

24- د .مليحة بنلي الطون ايشيق ،مصدر سبق ذكره ،ص.3

25- المصدر السابق نفسه ،ص5-.6

26- د.محمد نور الدين،مصدر سبق ذكره،ص.26

27- مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية،العثمانية الجديدة: الدور التركي في المنطقة العربية ،مجلة ابحاث استراتيجية ،تشرين الاول2012 ،بغداد،ص.20

28- د.محمد نور الدين،مصدر سبق ذكره ،ص.27

29- د.خالد عبد العظيم ،مصدر سبق ،ص.25

30- المصدر السابق نفسه ،ص.26

31- د .مليحة بنلي الطون ايشيق ،مصدر سبق ذكره،ص.34

32- د.محمد نور الدين ،مصدر سبق ذكره، ص.28

33- مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية،العثمانية الجديدة: الدور التركي في المنطقة العربية ،مجلة ابحاث استراتيجية ،تشرين الاول2012 ،بغداد،ص.22

34- علي بكر ،تحولات السياسة التركية وابعادها الاقليمية ،مجلة السياسة الدولية ،الاهرام،القاهرة ،العدد 202 اكتوبر2015 ،ص 115-.116

35- محمود سمير الرنتيسي ،السياسة التركية في ضوء التحولات الداخلية ،مجلة السياسة الدولية ،العدد 202 ،اكتوبر2015 ،ص.160

36- خير الدين حسيب،مصدر سبق ذكره ،ص.8

37 - د.مليحة بنلي الطون ايشيق ،مصدر سبق ذكره ،ص.32

38- مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية،العثمانية الجديدة: الدور التركي في المنطقة العربية ،مجلة ابحاث استراتيجية ،تشرين الاول2012 ،بغداد،ص.25

39- فؤاد كيمن ،مصدر سبق ذكره،ص7-.8

40 - محمود سمير الرنتيسي،مصدر سبق ذكره ،ص.161

41- نوار جليل هاشم ،سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة ،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ،العدد 359 كانون الثاني 2009،ص45-46

42- د.محمد نور الدين،مصدر سبق ذكره ،ص.22

43- محمود سمير الرنتيسي ،مصدر سابق ،ص.161

44- المصدر السابق نفسه،ص.161

45- محمود احمد عزت،مصدر سبق ذكره ،ص246-247

46- نوار جليل هاشم ،مصدر سبق ذكره ،ص46-.47